

Distr.: General  
16 December 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والسبعون  
البندان ٤١ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال  
مسألة قبرص  
الخيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،  
موجهة إليكم من ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص محمد دانا (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار  
البندان ٤١ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها على الموقع  
الشبكي لشعبة شؤون الخيطات وقانون البحار وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) فريدون سينيرلي أوغلو  
الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (A/71/611-S/2016/955) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك من أجل وضع الأمور في نصابها بشأن الاتفاق الإطاري الذي وقعت عليه الجمهورية التركية لشمال قبرص وجمهورية تركيا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

فهذا الاتفاق الإطاري يقتضي تعاون الطرفين في ميدان الكهرباء، لا سيما بتحديد الهياكل الأساسية لشبكة الكهرباء وكفالة أمن الإمداد بالطاقة الكهربائية وبناء شبكات مترابطة للإمداد بالكهرباء بواسطة تكنولوجيا الكابلات البحرية. ويتوخى الاتفاق أيضا وضع المشاريع والتعاون في مجال موارد النفط والغاز الطبيعي.

وتستند حجج القبارصة اليونانيين الواردة في الرسالة إلى فرضية زائفة مفادها أنه يحق للإدارة القبرصية اليونانية أن تتكلم باسم الجزيرة بأكملها. وغني عن البيان أن حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص المنتخبة ديمقراطيا لها وحدها الصلاحية والسلطة التقديرية لإبرام هذه الاتفاقات والتوقيع عليها من أجل تلبية احتياجات الشعب القبرصي التركي. وعليه، ليس للإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص أي حق معنوي أو قانوني في التدخل في هذه المسائل.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يغيب عن البال أن جمهورية عام ١٩٦٠ القائمة على الشراكة انهارت في عام ١٩٦٣ عندما طرد الشريك القبرصي اليوناني القبارصة الأتراك من جميع أجهزة الدولة، ولم تنشأ بعد ذلك أي إدارة مركزية مشتركة في الجزيرة قادرة على تمثيل قبرص بالكامل سواء في القانون أو الواقع. ومنذ ذلك الحين يحكم كل طرف نفسه وإن كان الطرف اليوناني القبرصي يواصل ادعاءه بأنه "حكومة قبرص".

وبناء على ذلك، فإن الاحتلال الوحيد للجزيرة كان اغتصاب الطرف القبرصي اليوناني منذ عام ١٩٦٣ جمهورية عام ١٩٦٠ القائمة على الشراكة. وإن تدخل تركيا ووجودها لاحقا في الجزيرة أمر شرعي بموجب القانون الدولي إذ أن تركيا قامت بذلك وفقا لحقوقها والتزاماتها المنبثقة عن معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أي من قرارات مجلس الأمن لا يشير إلى وجود القوات التركية في الجزيرة

باعتباره "احتلالاً" إذ أنه يشكل رادعا لأي تكرار للفضائح المرتكبة في السابق بحق الشعب القبرصي التركي.

والجدير بالذكر أن ممثل القبارصة اليونانيين أثار مؤخرا مزاعم بشأن مشروع الإمداد بالمياه بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا، الذي يجري تنفيذه حاليا والذي يعالج ندرة المياه في شمال قبرص. ومن نفس المنطلق، لا توجد أي حجة مشروعة أو مقبولة تساق ضد إمداد الجزيرة بالكهرباء من جانب تركيا.

علاوة على ذلك، ينبغي التشديد على أن مشروع الإمداد بالكهرباء من جانب تركيا لا ينبغي اعتباره بديلا عن مزامنة شبكات الكهرباء بين الطرفين في قبرص كتدبير من تدابير بناء الثقة، مما يعني انتفاء أهمية الادعاء الوارد في تلك الرسالة. ولكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذا التدبير من تدابير بناء الثقة تحديدا لم يحقق النتائج المرجوة بعد بسبب عدم استعداد الطرف القبرصي اليوناني لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا التدبير الذي تم الاتفاق عليه وإعلانه بشكل مشترك.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو الطرف القبرصي اليوناني إلى وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن وبات غير مجد، لا سيما في الوقت الذي تدخل فيه مفاوضات التوصل إلى تسوية مرحلة حاسمة الأهمية. وبالطبع، فإن البيانات التي درج على إصدارها الطرف القبرصي اليوناني تجعل الطرف القبرصي التركي لا يثق في أن القبارصة اليونانيين مستعدون أخيرا للاتفاق على تقاسم السلطة مع الشعب القبرصي التركي على أساس بارامترات متفق عليها.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الطرف القبرصي التركي يتوقع أن يلقي معاملة بالمثل إزاء ما أبداه في كثير من الأحيان من حسن النية، سواء على طاولة المفاوضات أو في سياق تعامل الطرفين اليومي في الجزيرة. ونأمل، بالتالي، أن يتحلى جيراننا القبارصة اليونانيون بالشجاعة الواجبة لانتهاج مسار مماثل نحو الالتزام بعملية تفاوض تفضي إلى نتائج في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٤١ و ٧٣ (أ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن، ونشرها على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وفي العدد المقبل من نشرة قانون البحار.

(توقيع) محمد دانا

الممثل